

EGYPT



مصر

The Permanent Mission of Egypt
to the United Nations
New York

بعثة مصر الدائمة
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

**United Nations General Assembly Sixth
Committee (75th Session)**

**اللجنة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة
(الدورة ٧٥)**

Statement on Agenda Item 88:

بيان حول البند 88:

**“Responsibility of international
organizations”**

“مسؤولية المنظمات الدولية”

Ahmed Abdelaziz, Ph.D.

د. أحمد عبد العزيز

First Secretary (Legal Advisor)

سكرتير أول (مستشار قانوني)

11 November 2020

11 نوفمبر 2020

Check against delivery

يُرجى المراجعة عند الإلقاء

السيد الرئيس،

يحتل موضوع مسؤولية المنظمات الدولية عن الأفعال غير المشروعة دوليًا أهمية كبيرة، على ضوء الزيادة المطردة في عدد المنظمات الدولية والإقليمية – بمختلف مسمياتها – وتشعب اختصاصاتها، وأنشطتها، وارتباطها بمجالات متعددة في الأطر السياسية والأمنية، الاقتصادية، والاجتماعية. لذلك، تُعرب مصر عن تقديرها للجنة القانون الدولي على اجتهادها في صياغة مشروع المواد الخاصة بمسؤولية المنظمات الدولية، التي عُرضت على الدورة السادسة والستون للجمعية العامة.

كذلك، يأخذ وفد بلادي علمًا، ويُعرب عن تقديره لتقرير السكرتير العام المُتضمن في الوثيقة A/75/282 الذي يضم بعض المعلومات والملاحظات المقدمة من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، وكذا التقرير المُتضمن في الوثيقة A/75/80 الذي يحتوي على تجميع مفيد لبعض أحكام الهيئات القضائية الدولية والوطنية التي تضمنت إشارات إلى مشروع المواد الخاصة بمسؤولية المنظمات الدولية، والتي تم تبويبها بشكل منهجي مفيد.

السيد الرئيس،

يتفهم وفد بلادي تباين وجهات النظر القائم حول مشروع المواد، على النحو الذي عكسته بيانات الوفود في الدورات 66، و69، و72 للجمعية العامة، جلسة نقاشنا الحالية، فضلاً عن الملاحظات الكتابية المعروضة في التقارير السابقة حول البند. فالموضوع مُعقد ومتشعب، وقد لا تتوافر الممارسات الدولية الكافية بشأنه، كما يثير إشكاليات جديّة تتصل باختلاف الطبيعة القانونية للمنظمات الدولية عن الدول. وبينما توجد العديد من عناصر المواد التي تحتاج لمزيد من المناقشات بين الدول واستقراء لممارسات الدولية بشأنها، يعيد وفد بلادي التأكيد هنا على ما أثاره عند نظر البند خلال الدورة 66 من أهمية إحداث التفرقة اللازمة بين مسؤولية المنظمات الدولية من ناحية، ومسؤولية الدول الأعضاء بها، لاسيما فيما يتعلق بمسألة التعويضات، وهو أمر لم يتطرق له مشروع المواد بالشكل الكافي في وجهة نظرنا.

ختامًا، تتطلع مصر لمواصلة التفاعل بين الدول حول هذا الموضوع كما هي الممارسة بالنسبة لمنتجات لجنة القانون الدولي، حتى تتمكن الدول من التوافق حول السبيل الأمثل للتعامل مع مستقبل مشروع المواد.

شكرًا السيد الرئيس.